



Distr.: General
9 February 2017

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة السادسة والعشرون

نيروبي، ٨ - ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

بما في ذلك مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إضافة

الأنشطة المشتركة في البيئة الحضرية

أولاً - التقرير المرحلي المشترك للمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ في تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للأمم المتحدة (موئل الأمم المتحدة). ويقدم أيضاً لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في السياق الذي ينفذ فيه هذا التعاون. وقد جرى تعزيز التعاون بين البرنامجين أثناء فترة السنتين بتعيين موظف فني مبتدئ يتركز عمله على النهوض بشراكة المدن المراعية للبيئة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، ووضع وتنفيذ برامج مشتركة جديدة وتقوية التعاون بين المنظمتين.

٢- ومن خلال الشراكة، وتحديدًا في حلقة عمل مشتركة عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، حدد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة معدلة من أوجه التآزر وموضوعات جديدة للتعاون. وبالإضافة إلى الركائز الثلاث القائمة للإطار الأولي لشراكة المدن المراعية للبيئة لعام ٢٠١٤ - وهي، مُدُن قادرة على الصمود تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، ونظم النقل والتنقل المستدامة، وإدارة النفايات والمياه المستعملة - حدد موظفو البرنامجين مجالات جديدة للتعاون، بما في ذلك الرصد والإبلاغ بشأن

* HSP/GC/26/1.

المؤشرات البيئية الحضرية لأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

٣- ويواصل البرنامج استعراض التقدم المحرز من خلال فريق العمليات والتنسيق المشترك، وبالحفاظ على حوار مفتوح عن طريق عقد مؤتمرات للتداول عن بُعد كل شهرين من أجل تنسيق تعاونهما بشكل أفضل. وتُسند إلى الفريق ولاية تنسيق أعمال شراكة المدن المراعية للبيئة وهو يمثل الأداة الرئيسية للإشراف على تنفيذ الأنشطة المشتركة. وتنفذ أفرقة من الموظفين على مختلف المستويات أنشطة مشتركة أخرى يرصدها فريق العمليات والتنسيق المشترك.

ثانياً - التعاون العام بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: لمحة عامة عن برنامج العمل المشترك لشراكة المدن المراعية للبيئة

٤- الهدف من شراكة المدن المراعية للبيئة هو تعزيز البُعد البيئي في صنع السياسات الحضرية وإدماج المنظورات الحضرية في صنع السياسات البيئية، فضلاً عن إبراز الروابط المحلية-العالمية للقضايا البيئية. ودخلت الشراكة حيز الوجود بعد استعراض متعمق لإطار الشراكة السابق والأنشطة المرتبطة به التي وجهت جميع الأنشطة المشتركة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. وتم اختيار أولويات الشراكة من خلال استعراض منهجي وعملية تشاور استناداً إلى أهمية الأنشطة المعنية في جدول الأعمال العالمي وإمكاناتها في تسخير جوانب القوة لكل من البرنامجين. وتشمل آليات التنفيذ وضع خطوط أساس ومعايير للمدن الخضراء، وإعداد منبر للمعارف بشأن أفضل الممارسات، وتقديم خدمات استشارية مشتركة إلى الحكومات الوطنية والمحلية.

٥- وقد سعت المنظمتان، منذ عام ٢٠١٣، إلى تعزيز التبادل المؤسسي في مجال البيئة والاستدامة في المدن. وقد أُحرز تقدم في عدة مجالات عمل: حظيت المدن باهتمام متزايد في الاستراتيجية الأوسع نطاقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وليس فقط في إطار برنامج الفرعي الخاص بكفاءة استخدام الموارد؛ وأُدججت الأولويات العالمية والإقليمية بشكل أفضل في برامج عمل المنظمين؛ وبذلت جهود لإبراز المزايا النسبية لكل من البرنامجين بشكل أفضل في مجالات عمل معينة ومن أجل التحديد الواضح لطرق جعل شراكة المدن المراعية للبيئة مفيدة للجهات المانحة وأصحاب المصلحة في المجالات الأخرى.

٦- وعلى مدى العامين الماضيين، كانت المجالات الثلاثة ذات الأولوية للشراكة وركائزها هي المدن القادرة على الصمود التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، ونظم النقل والتنقل المستدامة، وإدارة النفايات والمياه المستعملة.

٧- ويهدف أول هذه المجالات والركائز ذات الأولوية إلى تحسين فهم كيفية تأثير تدفق الموارد على الصمود الحضري. وفي إطار هذا المجال ذي الأولوية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة بوضع نشاطين رئيسيين: (أ) إعداد إطار منسق لرصد استخدام الموارد على مستوى المُدن في إطار برنامج عمل المبادرة العالمية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلقة بالمدن ذات الكفاءة في استخدام الموارد، (ب) إعداد مقترح مشترك حول الاستخدام المستدام للأراضي في المناطق الحضرية في سياق إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهو برنامج عالمي يُنفذ بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٢. وقام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدور الريادة في إعداد المقترح، الذي يستكمل برنامج المباني المستدامة والتشبيد المستدام في إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويستمد هذا المجال ذو الأولوية الموارد من مجموعة متنوعة من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها: فهو يرتبط بأهداف التنمية

المستدامة ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، و ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) و ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والتي تشير إلى كفاءة استخدام الموارد في غاياتها، ولا سيما الغاية ١١-٤ (تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي)، و ١١-ب (العمل، بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وذلك تمثيلاً مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠)، و ١١-ج (دعم البلدان الأقل نمواً، بوسائل منها تقديم المساعدة المادية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية)، و ١٢-٢ (تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠) و ١٣-١ (تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار).

٨- وفي إطار المجال الثاني ذي الأولوية، تركز الشراكة على تعزيز خيارات النقل التي لا تستخدم المحركات وخيارات النقل العام المستدامة، فيما يتصل ببحوث وبيانات رصد نوعية الهواء والصحة في المناطق الحضرية. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة أيضاً على إعداد مقترح مشترك للتمويل في إطار مشروع قائم بعنوان "تعزيز حلول النقل المستدام لمدينة شرق أفريقيا"، وهو مشروع يموله مرفق البيئة العالمية. وترتبط الغاية ١١-٢ من أهداف التنمية المستدامة (توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠) ارتباطاً مباشراً بالمجال الثاني ذي الأولوية لشراكة المدن المراعية للبيئة، شأنها شأن الغاية ٣-٦ (خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠) والغاية ١١-٦ (الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠).

٩- ويركز المجال الثالث ذو الأولوية أساساً على إنشاء آليات رصد المياه المستعملة ونوعية المياه. وينصب جزء كبير من هذا العمل على الرصد المتكامل لغايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي في سياق المبادرة العالمية للإدارة البيئية. وتستند المبادرة المشتركة بين الوكالات إلى جهود مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المتعددين وتركز على دمج وزيادة الجهود القائمة لرصد التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وبشأن تنسيق رصد دورة الماء بأكملها. وتركز هذه المبادرة، التي وضعها برنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٤، على تطوير منهجيات رصد لهدف التنمية المستدامة ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة). وقام المشروع بتجربة منهجيات في خمسة بلدان منذ عام ٢٠١٥، وهو الآن في مرحلة نشرها على الصعيد العالمي. ويهدف المشروع إلى دعم الحكومات في وضع نهج موحدة للرصد. وتضم المبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتعمل تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وتشير

الغاية ١١-٦ من أهداف التنمية المستدامة مباشرة إلى إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، والتي لا تزال إحدى التحديات البيئية الحضرية الأكثر إلحاحاً على الصعيد العالمي، في حين تشير الغاية ١٢-٤ إلى تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع أشكال النفايات.

١٠- ومنذ أوائل عام ٢٠١٦، عندما تولى الموظف الفني المبتدئ الجديد منصبه، بُذلت جهود لتحسين إدارة وتنسيق شراكة المدن المراعية للبيئة وتشجيع المزيد من الابتكار. وتم تحديد عناصر جديدة للتعاون خلال حلقة عمل مشتركة عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وذلك بهدف توطيد أفكار جديدة، وحل المشاكل القائمة وتحديد مجالات جديدة للتعاون في ضوء الأولويات والاتجاهات العالمية الجديدة، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتعتزم الشراكة تنفيذ برامج جديدة مختلفة ترتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف وغايات هذه الأطر العالمية، لرصد المؤشرات البيئية الحضرية ذات الصلة والإبلاغ عنها ومساعدة الحكومات الوطنية والمحلية في استخدامها.

١١- وتظل إحدى نقاط ضعف الشراكة هي مسألة التعبئة المشتركة للموارد. وستستفيد الشراكة من وجود آلية تمويل مستقلة، يمكن أن يساهم فيها البرنامج، وكذلك الجهات المانحة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

ثالثاً - الأنشطة الرئيسية

١٢- تم تنفيذ عدد من الأنشطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في إطار المجالات الثلاثة ذات الأولوية لشراكة المدن المراعية للبيئة وكذلك في مجالات تعاون جديدة، بما في ذلك رصد المؤشرات البيئية الحضرية لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. ويرد وصف لهذه الأنشطة أدناه.

ألف - الأنشطة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية

١٣- أسفر العمل في المجالات الثلاثة ذات الأولوية عن نواتج مختلفة على مدى العامين الماضيين. وركزت الشراكة، في إطار المجال الأول ذي الأولوية، أساساً على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المدن. وعلى سبيل المثال، فإن المبادرة العالمية للمدن ذات الكفاءة في استخدام الموارد هي مبادرة يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعميم مراعاة الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات والأدوات على مستوى المدن وتغيير عادات الاستهلاك لدى المواطنين والشركات. وقد شارك برنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة عن كثب في هذه المبادرة منذ بدايتها.

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الشراكة على التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والذي كان يؤدي دوراً رئيسياً في العمل المشترك بين البرنامجين، لا يزال يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة المشتركة على الرغم من عدم إدراجه رسمياً في المجالات الثلاثة ذات الأولوية للشراكة. وفي هذا الصدد، يقوم مرفق البيئة العالمية بتمويل مشروعين إقليميين كاملين في آسيا (في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار)، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (في السلفادور وجامايكا والمكسيك). وساعد موئل الأمم المتحدة في تصميم أول مشروع من هذين المشروعين اللذين يقودهما وينفذهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتم إدراجه كشريك منفذ لهما، ويشارك الموئل في تنفيذ أنشطة إقليمية مختارة للمشروعين الإقليميين المذكورين أعلاه.

١٥- وفي إطار المجال الثاني ذي الأولوية، ركزت الشراكة أساساً على النقل بوسائل غير مزودة بمحركات وعلى نوعية الهواء، وواصلت التأكيد على فوائد نظم النقل السريع بالحافلات، أساساً في المدن الأفريقية (على سبيل المثال، أديس أبابا وكمبالا ونيروبي). وعلاوة على ذلك، يجري وضع مقترحات في مختلف المجالات المتعلقة بالتنقل لتقديمها إلى مبادرة المناخ الدولية والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي. وفي عام ٢٠١٦، تعهدت حكومة النرويج بدعم الجهود التي يبذلها برنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة للارتقاء برصد نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدماج مثل هذا الرصد في المزيد من الأنشطة. وأخيراً، وضع المشروع المعنون "تعزيز حلول النقل المستدام لمدينة شرق أفريقيا"، والذي يعمل فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الوكالة الرائدة وبرنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة بوصفه الوكالة المنفذة، استجابة لطلبات من حكومات إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وبعد الانطلاق الناجح لمشروع النقل السريع بالحافلات في دار السلام، طالب ممثلون حكوميون من أديس أبابا وكمبالا ونيروبي موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ببدء مشروعات مماثلة في مدتهم. ويهدف هذا المشروع إلى وضع أساس تقني ومؤسسي لتنفيذ شبكات ونظم النقل المستدامة في المناطق الحضرية وإنشاء ممر تجريري لبيان التنقل الحضري المستدام. ودعمت الشراكة أيضاً الجهود المبذولة في كينيا من أجل وضع أولوية للاستثمار في مجال النقل بوسائل غير مزودة بمحركات.

١٦- وركز المجال الثالث ذو الأولوية إلى حد كبير على بيانات رصد النفايات والمياه المستعملة تحت مظلة المبادرة العالمية لإدارة البيئة. وعلى الرغم من أن العديد من المبادرات العالمية القائمة ترصد جوانب مختلفة من قطاع المياه، فلا يوجد إطار متسق لمثل هذه المبادرات. ولسد هذه الثغرة، يجري إعداد إطار متكامل لرصد الغايات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي من أهداف التنمية المستدامة من خلال فريق مشترك يضم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وموئل الأمم المتحدة، ويسعى إلى دمج وزيادة الجهود القائمة لضمان الرصد المنسق لدورة الماء بأكملها. ولذلك تعتمد شراكة المدن المراعية للبيئة العمل مع المزيد من أصحاب المصلحة على رصد الغايات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وكذلك بشأن قضايا نوعية الهواء والصحة في المناطق الحضرية. ونظراً للأهمية الممنوحة للصحة في الخطة الجديدة للمناطق الحضرية، تهدف الشراكة إلى زيادة تعاونها مع منظمة الصحة العالمية.

باء - حلقة عمل شراكة المدن المراعية للبيئة

١٧- نظمت أمانة شراكة المدن المراعية للبيئة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بهدف المضي قدماً بالشراكة وتركيزها الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، فحددت مجالات جديدة للتعاون ولصياغة مقترحات تمويل جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة العمل كوسيلة لتبنيه الإدارة العليا وموظفي المنظمين إلى برنامج عمل شراكة المدن المراعية للبيئة. وحضر حلقة العمل قرابة ٤٠ مشاركاً، عقدوا مناقشات متعمقة أسفرت عن أنشطة متابعة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، فضلاً عن مجالات جديدة للتعاون.

١٨- وقدم المشاركون في حلقة العمل عروضاً بشأن جوانب مختلفة للعمل التعاوني بين البرنامجين. ويتجاوز هذا التعاون المجالات الثلاثة ذات الأولوية للشراكة ليشمل مجالات مثل الطاقة والإسكان والبناء والفقر والبيئة. وقدم عروض ممثلون عن المبادرة العالمية المعنية بالطاقة المحلية في المدن، ومبادرة الفقر-البيئة ووحدة الإسكان التابعة لفرع الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة، وغيرها. وقدمت حلقة العمل نقطة انطلاق ممتازة لإجراء مناقشات بين موظفي المنظمين، وأثقت على أن يبدأ العديد من الموظفين في استكشاف أفكار جديدة لتقديم مقترحات في مجالات النقل والنفايات والكفاءة في استخدام الموارد وتغير المناخ، ورصد أهداف التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك، أعدت أربعة مقترحات جديدة وقدمت للموافقة عليها إلى الجهات المانحة المحتملة، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية ومبادرة المناخ الدولية.

جيم - شراكة المدن المراعية للبيئة ٢٠٠-٢ واستراتيجيتها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

١٩- تتمثل فكرة "شراكة المدن المراعية للبيئة ٢٠٠" في توسيع المجالات الثلاثة ذات الأولوية لتشمل القضايا الأوسع نطاقاً لاستخدام الموارد والكفاءة في استخدامها، وتغير المناخ، والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضري، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، والصمود والاستدامة البيئية. كما سيكون على الاستراتيجية الجديدة أن تراعي الأحداث والاتجاهات العالمية. ونظراً للتركيز المتزايد على قابلية المدن حول العالم للتضرر، فإن ذلك يمثل فرصة نمو لشراكة المدن المراعية للبيئة.

٢٠- وتطلعاً إلى الأمام، يتعين على البرنامجين اتخاذ قرار بشأن كيفية المساهمة بموارد في استراتيجية تمتد فترة عامين. فبدون توافر موارد واضحة، ستزداد صعوبة تحقيق النتائج المتوخاة. وعلاوة على ذلك، يعمل فريق العمليات والتنسيق المشترك على إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة في البرنامجين وكذلك بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجية إعلامية وترويجية أكثر وضوحاً، وربما تعيين موظفين جدد أو مستشارين لدعم العملية، وبتطوير موقع شبكي وزيادة نواتج الشراكة في شكل منشورات ومدونات. ولا يزال الفريق هو هيئة صنع القرار الأساسية المشرفة على الشراكة بين البرنامجين.

دال - أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة الحضرية

٢١- كان رصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة الحضرية في صدارة التركيز الجديد لشراكة المدن المراعية للبيئة. وأعد مشروع تجريبي في عام ٢٠١٦ بهدف رصد مؤشرات مختارة والإبلاغ عنها من خلال إطار مبادرة ازدهار المدن وذلك بمساعدة من أدوات الرصد منخفضة التكلفة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء من الجامعات المحلية. وسيتم تنفيذ المشروع التجريبي في مدينة قزوين بجمهورية إيران الإسلامية في أوائل عام ٢٠١٧ بهدف تسليط الضوء على أهمية رصد التحديات البيئية الحرجة التي تواجهها المدن وأفضل السبل للتغلب عليها من خلال السياسات والإجراءات. ويتأثر عدد من المدن الإيرانية وغيرها من المدن في المنطقة بعدة أمور منها على سبيل المثال تلوث الهواء ونقص المياه الصالحة للشرب والعواصف الرملية والزلازل والاحترار الحضري. ولذلك ستبذل جهود لتوسيع نطاق هذا المشروع ليصبح برنامجاً إقليمياً.

هـ - الاتجاهات والأحداث العالمية التي تؤثر على العمل المشترك للبرنامجين

٢٢- تسعى شراكة المدن المراعية للبيئة إلى توسيع نطاق عملها ليشمل عقد المؤتمرات العالمية، وتنظيم المناسبات التي تركز بشكل أوثق على القضايا البيئية الحضرية. وفي الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مثلاً، عمل البرنامجين جنباً إلى جنب ومع شركاء آخرين، مثل منظمة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، لتسليط الضوء على البعد البيئي الحضري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الحدث الجانبي لمشروع العالم الحضري لعام ٢٠٣٠. وخلص المشاركون في النقاش إلى أن رؤساء البلديات يؤدون دوراً متزايد الأهمية في ربط القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية العالمية مع الحوكمة المحلية الرشيدة. وشارك البرنامجين أيضاً في حدث جانبي آخر نظمه التحالف العالمي للمباني والتشييد تحت عنوان "التحالف العالمي للمباني والتشييد يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وعقد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للموئل الثالث، الذي عُقد في سورابايا بإندونيسيا، في تموز/يوليه ٢٠١٦، تم تنظيم حدث جانبي يسلط الضوء على برنامج عمل شراكة المدن المراعية للبيئة. وأخيراً، كان الموئل الثالث مرحلة رئيسية من حيث

التعاون بين المنظمتين. فلم يشهد الموئل الثالث تنظيم العديد من المناسبات المشتركة فحسب - مثل المناسبة التي تناولت "الإسكان المستدام للجميع: شركاء عالميون، وحلول محلية" والمناسبات المشتركة بشأن القدرة على الصمود - ولكنه أنتج أيضاً انعقاد مناسبة جانبية مشتركة بحضور رفيع المستوى من أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات المانحة، والأكاديميين، والمديرين التنفيذيين لموئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة. وكانت النتيجة التي استخلصها المشاركون في هذا الحدث هي أن شراكة المدن المراعية للبيئة يمكن وينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الحكومات المحلية والوطنية على إبراز البُعد البيئي الحضري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٣- وشارك برنامج البيئة في العملية التحضيرية للموئل الثالث، وذلك بقدراته الذاتية. وعلى سبيل المثال، تولى برنامج البيئة إدارة دورة خاصة بشأن القدرة على الصمود، اشتملت على عقد اجتماع رفيع المستوى لمختلف المنظمات الإنمائية والجهات صاحبة المصلحة المعنية المشاركة في الأعمال المتعلقة بمسألة القدرة على الصمود. وأثيرت مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في لقاءات جانبية مختلفة، وقام برنامج البيئة، عن طريق شراكة المدن المراعية للبيئة، بتنظيم عدد من الاجتماعات الصغيرة على هامش أعمال الموئل الثالث فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، وأنماط الحياة المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد.

٢٤- ونظم برنامج البيئة أيضاً مناسبة جانبية، أثناء انعقاد الموئل الثالث، بشأن موضوع "مدن أفضل، وأنماط حياة أفضل"، لتسليط الضوء على العمل المشترك في إطار شراكة المدن المراعية للبيئة. وشارك كل من مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحاكم ولاية بارا في البرازيل باعتبارهما متحدثين مشاركين في حدث جانبي آخر نظمه موئل الأمم المتحدة بشأن "التنمية المستدامة في مدن الأمازون". وقدّم هذا الحدث لمحة عامة عن التحول الحضري السريع الذي يحدث في منطقة الأمازون، وعن الحضور القوي للاقتصاد القائم على استخراج الموارد وشدة الاعتماد عليه، وكذلك عن أهمية منطقة الأمازون باعتبارها مصدراً لتقدم الخدمات البيئية على نطاق كوكب الأرض. وفي ختام هذا الحدث الجانبي، سلّط الفريق المشارك الضوء على الضرورة الملحة لإيجاد نموذج جديد للمدن التي تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة لمنطقة الأمازون، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد، استناداً إلى الحوكمة الرشيدة والإنتاج المستدام والمعارف السليمة.

٢٥- وقرر الفريق المشترك للعمليات والتنسيق في اجتماعه السادس، الذي عُقد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن ينظر في عرض التعاون الحالي والمستقبلي بشأن البيئة الحضرية أثناء ما يُنظم من مناسبات، مثل الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، والدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي الذي سيعقد في كوالالمبور في عام ٢٠١٨.

واو - "مراعاة البيئة" يمكن أن تعني أيضاً "الخضرة"

٢٦- وقّع اتفاق نشاط جديد تحت مظلة شراكة المدن المراعية للبيئة في أواخر عام ٢٠١٦ مع بلدية تشنغدو في الصين، لكي يجري تنفيذه في عام ٢٠١٧. ويتألف هذا النشاط من عنصرين؛ يتطرق أحدهما مباشرة إلى ولاية الشراكة، ألا وهي مساعدة البلدية في تنمية حزام أخضر حول المدينة. وسيكون لهذا الحزام الأخضر أهمية بالغة من أجل احتواء الزحف العمراني، والحيلولة دون فقدان مزيد من التنوع البيولوجي، وتحسين الصحة ونوعية الهواء في المناطق الحضرية.

رابعاً - الشراكات الأخرى

٢٧- يعمل برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة أيضاً في إطار شراكة، ضمن سياق مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تضم مجموعة متنوعة من الخبراء، وذلك للعمل بشأن مسائل من قبيل المدن وتغيّر المناخ، والبناء المستدام، وكفاءة استخدام الموارد، والاستخدام المستدام للأراضي، والقدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون البرنامج في إطار المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمثلة التالية، التي اتسمت بأهمية خاصة على مدار السنوات الأخيرة:

(أ) يقوم موئل الأمم المتحدة بدور فعال في عدد من المبادرات العالمية التي يقودها برنامج البيئة، بما في ذلك المبادرة العالمية للمدن التي تستخدم الموارد بكفاءة، والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، والتحالف العالمي للمباني والتشييد. وكان هذا التحالف العالمي قد استُهل في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك بغية الارتقاء بالإمكانات الكامنة في قطاع البناء والتشييد من أجل تخفيض الانبعاثات الناتجة عن هذا القطاع في تنفيذ الغاية ١١-ج من أهداف التنمية المستدامة (دعم أقل البلدان نمواً، بوسائل من بينها تقديم المساعدة المالية والتقنية، في تشييد دورة حياة المباني، مع الاستفادة من المنافع المتعددة، بما في ذلك تحسين جودة الهواء وتحقيق صحة أفضل. وفي هذا الصدد، تساهم الخبرات المتراكمة لدى مختلف أصحاب المصلحة المعنيين على نحو متضام لإقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية)؛

(ب) وفي عام ٢٠١٣، أقرّ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في قراره ٥/٢٤ المتعلق بمتابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية، باعتماد إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة - وهو إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي بغية تعجيل التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والتنمية - كما اعترف بضرورة إيجاد هياكل أساسية حضرية داعمة لأنماط الحياة المستدامة. وبموجب برنامج المباني والإنشاءات المستدامة، الذي استُهل في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، يضطلع الموئل وشركاء آخرون حالياً بتنفيذ مشروعين يتلقيان أموالاً من الصندوق الاستئماني لإطار العمل العشري، ويركز أحد المشروعين على تطوير أداة لتصميم المساكن المستدامة، بينما يركز المشروع الآخر على تعميم الإسكان الاجتماعي المستدام في الهند. وتستند عناصر المشروع الأخير على منشور مشترك أصدره في عام ٢٠١٥ موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "تدخلات البناء الأخضر من أجل الإسكان الاجتماعي". وبالإضافة إلى ذلك، أعدّ موئل الأمم المتحدة والشركاء مقترحاً لتدخلات البناء الأخضر من أجل الإسكان الاجتماعي للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالمباني المستدامة بشأن التدخلات الحضرية الرئيسية عن طريق الإسكان الاجتماعي المستدام. واستناداً إلى خبرتي موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد تقرر، في اجتماع للفريق المشترك للتنسيق بين وكالات الإطار العشري للبرامج عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أن يشتركا في رئاسة الفريق لدورة ٢٠١٧-٢٠١٨. وقدمت شراكة المدن المرعية للبيئة مقترحاً آخر إلى أمانة الإطار العشري للبرامج في عام ٢٠١٦ بشأن برنامج جديد للاستخدام المستدام للأراضي؛

(ج) ويشارك موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة في برنامج العمل المشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين التابع لتحالف المدن والمعني بالمدن القادرة على الصمود، الذي يركز على بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود لأبعد من مجرد التكيف مع تغير المناخ وذلك عن طريق تجميع موارد وخبرات المنظمات الشريكة في مجال قدرة المناطق الحضرية على الصمود. وفي إطار برنامج العمل المشترك المعني بالمدن القادرة على الصمود،

جرى تقديم مقترح للموافقة عليه، ويسعى إلى دعم الأطراف الموقعة على اتفاق باريس العالمي بشأن تغيير المناخ من أجل تنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني. وسوف يعمل موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع تحالف المدن وبرنامج البيئة، للاستفادة من الإمكانيات الكامنة للتنمية الحضرية المستدامة المتكاملة، ويقوم على سبيل التجريب بتقديم الدعم المنسق إلى البلدان من أجل تنفيذ العناصر الواردة في المساهمات المحددة لتلك البلدان على الصعيد الوطني، والمتعلقة بالقدرة على التكيف مع تغيير المناخ والصمود تجاهه. ووفقاً لبحثٍ أولي أجراه موئل الأمم المتحدة، فقد أدرجت ١١٠ بلدان عناصر حضرية في مساهماتها المحددة على الصعيد الوطني، ووجدت العناصر الحضرية الأبرز في مجال التكيف مع تغيير المناخ. ومن أجل كفالة تحقيق الاتساق في السياسات وللبدء في تنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، سيقوم المشروع بتطوير منتجات وأدوات معرفية بهدف الوصول إلى فهم أفضل لكيفية تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالتكيف مع تغيير المناخ في المناطق الحضرية وإمكانية دمجها، وذلك في عمليات التخطيط للتكيف وفي خطط التكيف على الصعيد الوطني، على أن يكون الهدف في نهاية المطاف هو توفير الدعم لأنشطة التصدي لتغيير المناخ على صعيد المدينة، وزيادة القدرة على الصمود.

(د) وسيواصل موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عملهما معاً عن طريق الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، بغية تحسين قدرات الشركاء والحكومات على مواجهة المسائل المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية، من أجل منع النزاعات والتخفيف من آثارها وتسويتها على الصعيد العالمي، وخصوصاً في منطقة البحيرات الكبرى في وسط وشرق أفريقيا. وتجري المفاوضات حالياً لتوسيع التعاون الإضافي مع الشركاء الرئيسيين الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة؛

(هـ) ويجري موئل الأمم المتحدة مشروعاً بحثياً بشأن الاستعراضات البيئية في عمليات التنمية الحضرية وذلك بهدف إنتاج معارف جديدة وأدلة مثبتة تجريبياً على وجود علاقة بين مجالي صنع القرارات البيئية والتنمية في السياق الحضري، وللتعرف على التحديات الرئيسية والخيارات المتاحة لمعالجتها بكفاءة على صعيد البلد والمدينة. وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامه بالمشروع وتعهد بتقديم الدعم والمساهمة قدر الإمكان في إنتاج دراسات الحالة.

(و) وفي ديسمبر ٢٠١٦، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وأمانة الكومنولث مشاورات بشأن الأطر القانونية الوطنية والدعم المقدم لتنفيذ الأهداف المتعلقة بتغيير المناخ. وكذلك ناقش موئل الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى الخيارات المتاحة للتعاون بشأن إعداد قانون وأداة لمواجهة تغيير المناخ. وأعرب موئل الأمم المتحدة عن رغبته في العمل مع المنظمات الأخرى بغية تطوير هذه الأداة واعتمادها، وفي مواصلة التشاور بشأن سبل المضي قدماً.

خامساً - أبرز الملامح الإقليمية

٢٨- تعاونت الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي التابعة لموئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنمية قدرات كبار المسؤولين في الأمم المتحدة وشركاء التنمية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية والنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى في وسط وشرق أفريقيا وشرقها. ويهدف هذا التعاون أيضاً إلى دعم تنفيذ إعلان نيروبي بشأن التنفيذ الفعال والتفعيل للبروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للأشخاص العائدين في منطقة البحيرات الكبرى والإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة

٢٠١٦-٢٠١٧. وقد تُوج هذا التعاون بتنظيم مناسبة رفيعة المستوى للتعليم عُقدت في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من أجل تحسين فهم الشركاء الإقليميين الرئيسيين لجوانب ارتباط النزاعات بالأراضي والموارد الطبيعية وكيفية معالجة تلك الروابط بغية المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار.

٢٩- ووضعت أيضاً صورة أوضح للتحديات ذات الأولوية والفرص المتاحة على الصعيد القطري، مما عزز الفهم لكيفية إجراء تحليل للأسباب الجذرية وكيفية التخطيط بشأن الأراضي والموارد الطبيعية والنزاعات على الصعيدين القطري والإقليمي. وعلى مدار السنوات الأخيرة، كان برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة يعملان جنباً إلى جنب في منطقة جنوب هايتي، وخصوصاً في مدينة لي كاي. وقد برزت عدة أوجه للتآزر بين العمل الذي يقوم به برنامج البيئة بشأن حماية السواحل وإدارة النفايات الصلبة والأنشطة التي ينفذها موئل الأمم المتحدة، وذلك عن طريق المكاتب الإقليمية لكل من الوكالتين. وقد قامت المنظمتان أيضاً بأدوار رئيسية في تقديم الدعم إلى الآليات المعنية بالقدرات المحلية والتنسيق المؤسسي بشأن إدارة الأراضي في ذلك الإقليم. وعلى مستوى أعم، ساهمت الوكالتان في المساعدة على اتباع نهج أكثر إقليمية في التعامل مع المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وذلك في الوثائق الاستراتيجية ووثائق التخطيط.

٣٠- واشترك موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة في وضع عدد من الأنشطة الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، عمل الكيانان على نحو وثيق في التحضير للموئل الثالث. وقدم برنامج البيئة الدعم إلى أمانة الموئل الثالث أثناء الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بتقديم مساهمات مشتركة لموجز الرئيس، وتمويل مشاركة مجموعة مختارة من ممثلي الحكومات والخبراء، وتنظيم عدة مناسبات جانبية بشأن المبادرة العالمية للمدن التي تستخدم الموارد بكفاءة، وصياغة ورقة السياسات رقم ٨ المتعلقة بالبيئة الإيكولوجية الحضرية والقدرة على الصمود. وكما ذكر آنفاً، قام موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة كذلك بتنظيم عدة مناسبات جانبية لتقديم المنظور الإقليمي، وتحديد الفرص المتاحة للعمل المشترك في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أثناء الموئل الثالث. ونتيجة لتنظيم إحدى تلك المناسبات، التي تناولت المدن في منطقة الأمازون، تعمل المكاتب الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للبرنامجين معاً في مشروع بعنوان "المدن المستدامة في منطقة الأمازون"، ويهدف هذا المشروع إلى بناء مزيد من التآزر، وإلى توسيع الخبرات المكتسبة من برنامج البيئة في مشروعه الحالي المعنون "رؤية الأمازون"، الذي يُنفذ بالشراكة مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والصندوق العالمي للحياة البرية.

٣١- وفي إطار متابعة الجهود المشتركة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجه موئل الأمم المتحدة الدعوة إلى برنامج البيئة للمشاركة في اجتماع فريق الخبراء، الذي سيعقد في بيليم بالبرازيل، في آذار/مارس ٢٠١٧، تحت عنوان "نحو استدامة المدن والمستوطنات البشرية في منطقة الأمازون". وسيشارك في هذا الاجتماع، خبراء من مختلف المجالات لمناقشة الآثار البيئية الهامة في منطقة الأمازون، وعلى وجه الخصوص في مدن المنطقة. ويُتوخى أن يقدم برنامج البيئة مساهمات محددة بشأن السياسة والتخطيط في المجال البيئي.

٣٢- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتعاون موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة على الصعيد الإقليمي عن طريق الفريق العامل المواضيعي التابع لآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمعني بالنمو الذي يقوم على الكفاءة في استخدام الموارد (ويشارك برنامج البيئة في رئاسته، ويمثل موئل الأمم المتحدة أحد الأعضاء فيه)، ويتولى هذا الفريق العامل تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا وذلك عن طريق إعداد خطة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والرابطة بشأن البيئة وتغير المناخ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وكذلك يعمل البرنامجان معاً في فرقة العمل الإقليمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتوسع الحضري

المستدام (ويرأسها موئل الأمم المتحدة في حين يمثل برنامج البيئة أحد الأعضاء فيها). وفي الآونة الأخيرة، قامت فرقة العمل هذه بدعم نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" فيما يتعلق بالمشاركة في الموئل الثالث.

٣٣- ويضطلع موئل الأمم المتحدة بأنشطة مختلفة بالتعاون مع برنامج البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ف منذ عام ٢٠١٤، يشارك الكيانان في تنفيذ برنامج التحالف لمواجهة تغير المناخ في ميانمار الذي يموله الاتحاد الأوروبي، بدعم من تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لمواجهة تغير المناخ. ويعمل التحالف لمواجهة تغير المناخ في ميانمار كمنبر يضم تحالفاً من الشركاء، بما في ذلك الحكومة الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل حشد الجهود المبذولة لمواجهة تغير المناخ وكفالة إمكانية نمو البلد على نحو يمكنه من الصمود تجاه تغير المناخ، وتحقيق الكفاءة في استهلاك الكربون، مع دخوله فترة تسارع في النمو والتنمية الاقتصادية. وحتى الآن، قدم التحالف لمواجهة تغير المناخ في ميانمار الدعم في وضع استراتيجية ميانمار وخطة عملها وسياساتها الوطنية الخاصة بما فيما يتعلق بمواجهة تغير المناخ، وهذه ستشكل خريطة طريق لتوجيه ردود الفعل والاستجابات والإجراءات على الصعيد الاستراتيجي في البلد لمواجهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وكذلك الفرص المتاحة في فترة العقود القادمة، وسترشد الإجراءات المطلوبة من الشركاء الآخرين في التنمية، بإشراك جميع الوزارات الأساسية، والمدن الرئيسية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣٤- وساهم التحالف لمواجهة تغير المناخ في ميانمار أيضاً في إعداد حصة ميانمار من المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، التي قُدمت إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥. وكذلك، سيقدم التحالف، من بين أنشطته العديدة، الدعم إلى التدخلات الميدانية المنفذة في موقعين في ميانمار: منطقة الدلتا والمنطقة الجافة، وكذلك إلى الكثير من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك القيام بزيارات لتبادل المعارف في ما بين بلدان الجنوب، وتدريب المسؤولين الحكوميين بشأن تعميم مراعاة تغير المناخ، وإنشاء أمانة مخصصة لموضوع تغير المناخ، تتولى تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل لمواجهة تغير المناخ. ويستهدف التحالف، في مرحلته الحالية في عام ٢٠١٧، مجالين هما البيئة والتوسع الحضري، وذلك ضمن عملية لبناء القدرات، وعلى وجه الخصوص، إدماج اعتبارات تغير المناخ في تخطيط المدن وتصميم المساكن وذلك لكي تكون أفضل تجهيزاً واستعداداً للتعامل مع الأحوال المناخية والتكيف معها في الوقت الراهن وفي المستقبل.

٣٥- وعلى الصعيد المحلي، وفيما يتعلق بتحليل المكاني، قام موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة بإجراء تقييمات مبتكرة لنقاط الضعف في بلدين، بتضييق توقعات تغيرات المناخ إلى نطاق المدينة، وذلك لتكوين سيناريوهات لتغير المناخ في المستوطنتين. وأجريت مقارنة بين تحليل نقاط الضعف القائمة في الاقتصاد الحضري والهياكل الأساسية وخدمات النظام الإيكولوجي والهياكل المكانية وبين التغيرات المتوقعة في درجات الحرارة وهطول الأمطار وارتفاع منسوب مياه سطح البحر. وبناء على هذا الأساس، وضعت تصاميم لتدابير التكيف مع تغير المناخ، مثل إعادة غرس المنغروف، وبناء الملاجئ من الأعاصير، وتجميع المياه، والتدريب المهني، ونُفذت هذه التدابير بشكل جزئي. ويجري توثيق هذه العملية وتدريبها في المركز الوطني لإدارة الكوارث في ميانمار، من أجل تكرارها في جميع البلدات في البلد.

٣٦- وقد صار موئل الأمم المتحدة مؤخراً عضواً في برنامج الدعم العالمي للخطة الوطنية للتكيف، وهو عبارة عن برنامج يتولى قيادته برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، وكيانات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة، وبدعم من تلك الكيانات، ويوجه إلى دعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. ويتولى برنامج البيئة إدارة برنامج الدعم العالمي من مكتبه في بانكوك.

ويسعى موئل الأمم المتحدة إلى إنشاء عنصر للخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ يركز تحديداً على تكيف المناطق الحضرية مع تغير المناخ، وذلك في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. لذلك، سيقوم برنامج الدعم العالمي بوضع مبادئ توجيهية لخطة العمل الوطنية للتكيف في المناطق الحضرية بغية استكمال المبادئ التوجيهية التقنية الموضوعة لعملية الخطة الوطنية للتكيف، ويسعى إلى إنشاء برامج في عدة بلدان بهدف تيسير التنفيذ المشترك لأولويات الخطة الوطنية للتكيف في المناطق الحضرية. وكان جزءاً من هذا البرنامج مناسبة للدعم الإقليمي لأقل البلدان نمواً بشأن الخطط الوطنية للتكيف، نُظمت في سري لانكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وشارك فيها أيضاً موئل الأمم المتحدة، بتقديم عرض وبالمشاركة في المناقشة الجماعية.

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، يدخل موئل الأمم المتحدة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المشروع المعنون ”بناء مرونة النظم الحضرية على التأقلم مع المناخ من خلال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، في أربعة بلدان هي: بوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار. ويتكون المشروع من ثلاثة عناصر: العنصر الأول هو التعزيز المؤسسي لسلطات إدارة المدينة وبناء قدرات تلك السلطات، وذلك في المدن النموذجية التجريبية، لكي تخطط وتنفذ التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في الحضر؛ والعنصر الثاني، توضيح التدخلات الرامية إلى التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية في المدن النموذجية التجريبية؛ والعنصر الثالث، نشر المعرفة وزيادة الوعي العام بشأن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية بالمدن النموذجية التجريبية.

٣٨- وواصل موئل الأمم المتحدة القيام بدور فعال في المناسبات التي ينظمها برنامج البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتكيف، الذي ترأس موئل الأمم المتحدة بعض دوراته، وقدم عروضاً في كل دورة من دوراته الثلاث الأخيرة.

سادساً - التعاون في المستقبل

٣٩- ستركز الشراكة القائمة بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة من أجل المدن المراعية للبيئة بشكل متزايد على تنفيذ البعد البيئي الحضري لأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بدأت المناقشات مع حكومة كولومبيا للمساعدة في وضع استراتيجية لمعالجة الشواغل البيئية الحضرية للبلد، ولا سيما في مناطق الجزر والساحل المعرضة للضرر بوجه خاص من تغير المناخ. ويشمل هذا النشاط الجديد المحتمل تقديم الدعم إلى عدة بلدان أخرى تتسم بظروف جغرافية وبيئية مماثلة، والمساعدة في وضع مبادئ توجيهية مشتركة لتلك البلدان بهدف تعزيز سياساتها وخطط عملها البيئية الحضرية.

٤٠- ولبرنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة تاريخ مشترك من التعاون في مجال جودة الهواء في المناطق الحضرية، وذلك عن طريق برنامج المدن المستدامة المشترك بينهما، والذي انتهى في عام ٢٠٠٨. ومنذ اختتام ذلك البرنامج، واصل برنامج البيئة تطوير خبراته في مجال رصد جودة الهواء في المناطق الحضرية. وفي الوقت ذاته، يبدأ موئل الأمم المتحدة في الانخراط مجدداً في مساعدة المدن للتخطيط من أجل تحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية عن طريق مشروع جديد تموله النرويج وشُرع فيه في أواخر عام ٢٠١٦، وعنوانه ”التخطيط لتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية“، وسيكون تركيزه الإقليمي مبدئياً على آسيا. ويحطّط لتجميع مجالات الخبرة المكملة لبعضها هذه في إطار استراتيجية موسعة لشراكة المدن المراعية للبيئة.

٤١- وترغب شراكة المدن المراعية للبيئة في إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في موضوع تنمية المدن المراعية للبيئة بهدف حث المدن على مواصلة التدخلات المبتكرة المراعية للبيئة والتوسع فيها، والاستثمار مجدداً في التخطيط، وتصميم تشكيلات حضرية أكثر استدامة، واتباع التطورات الجديدة في فهم خدمات النظم الإيكولوجية، ورسم خرائطها، وقياسها كميًا. وفي هذا الصدد، أعربت حكومة ماليزيا عن اهتمامها ورغبتها في الحصول على دعم تقني من أجل توسيع أنشطتها المتعلقة بالمدن المراعية للبيئة. وقد أعدت الشراكة مقترحاً تعكف الحكومة حالياً على استعراضه.

٤٢- وفي إطار الاستراتيجية المعدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، يجري حالياً إعداد خطط للحصول على تمويل أكبر من الجهات المانحة، بما في ذلك من مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وذلك لتنفيذ الأنشطة الجديدة المحتملة. ويمكن الاستفادة من الموارد والخبرات والدراية الفنية لدى كل من البرنامجين لصياغة مقترحات جديدة حسب مجالات اهتمام هذه الصناديق. وترصد شراكة المدن المراعية للبيئة عن كثب فرص التمويل المرتقبة في عام ٢٠١٧.

٤٣- وسيواصل موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة جهودهما الرامية من أجل إعداد المزيد من المشاريع في إطار شراكة المدن المراعية للبيئة، وتنفيذ الأنشطة المشتركة في المكاتب الإقليمية، والفروع والأقسام التابعة لهما. وسيظل التقييم المنتظم للرؤية المشتركة للبرنامجين والميزة النسبية للشراكة بينهما أمراً حيوياً لنجاح التعاون بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة. ومن المقرر عقد اجتماع رفيع المستوى يضم المديرين التنفيذيين وفريقي الإدارة العليا للبرنامجين في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، وسيكون الهدف العام لهذا الاجتماع هو استعراض نقاط القوة والمتطلبات لشراكة المدن المراعية للبيئة، بما في ذلك تعبئة الموارد الإضافية للإدارة وللجهات صاحبة المصلحة.